نعم لاستمرار الاعتصام ... لا لترك الجماهير وحدها في الانتخابات

نسمع في الميدان الكثير من الأصوات التي تنادي بمقاطعة الانتخابات، على أساس أنها لعبة انتهازية يستخدمها المجلس العسكري وحلفاؤه لإجهاض الثورة وتفريغها من مضمونها، في وقت يضحي فيه الثوريون بحياتهم في معركة استكمال مطالب الثورة. وفي الحقيقة، لا يمكن إنكار أن قسمًا كبيرًا من الأحزاب الموجودة على الساحة لا يعنيها في هذه اللحظة سوى الحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، بغض النظر عن استكمال أهداف الثورة.

لكن إلى جانب ذلك، هناك حقائق يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد موقفنا.

كل الشواهد تؤكد على أن الانتخابات سوف يتم إجراؤها شئنا ذلك أم أبينا، وأن أعدادًا معقولة من الناس سوف تشارك فيها، وأن البرلمان المنتخب سوف يقوم بإعداد الدستور الذي سوف يحكمنا لسنوات وربما عقود. ماذا نفعل إذن؟ هل نترك الفرصة لقوى الثورة المضادة كي تحتكر البرلمان القادم وتضع الدستور الذي يرضيها، بدون أن يكون لقوى الثورة أي كلمة في مضمونه؟ هل من مصلحة الثورة وجود برلمان به قدر من التوازن، يمكن أن يقف في مواجهة المجلس العسكري، أم نتركه كاملاً للانتهازيين من الفلول والإخوان الذين يوافقون على كل ما يقوله المجلس؟ هل من الأفضل بالنسبة لتحقيق أهداف اعتصامنا البعد عن مراكز الاقتراع، والانعزال عن الناس، وبالتالي زيادة الفجوة بيننا وبينهم، أم أنه من الأفضل بالنسبة للثورة أن نكون موجودين حيث تكون الجماهير، أي أن نذهب للالتحام بهم وشرح أسباب إصرار التحرير على الاعتصام، ودفعهم لانتخاب أفضل القوى الموجودة؟ إن الإصرار على مقاطعة الانتخابات سوف يؤدي إلى ترك الساحة للانتهازيين ليتحكموا في مستقبل البلاد وفقًا لمصالحهم.

لذا دعونا، إلى جانب الاستمرار في الاعتصام لحين تحقيق مطالبنا، تقسيم أنفسنا أيام الانتخابات، بحيث يذهب سكان القاهرة للتصويت يوم الاثنين، ويظل سكان الجيزة لحراسة الميدان، وهكذا، وأن نختار البديل الذي نراه الأفضل لتحقيق أهداف الثورة.

لماذا نرفض حكومة الجنزوري؟

فور إعلان المجلس العسكري عن تكليف كمال الجنزوري برئاسة الوزراء للمرحلة القادمة، بدا واضحاً أن الثوريين في الميدان يرفضونه، وكان النقد الأساسي له سنه (78 سنة)، وإذا كنا نتفق في التحفظ على سنه، لكن الواقع أن هناك أسباب أخرى أكثر أهمية لرفض الجنزوري.

على الرغم من بدايته المتواضعة، وأنه عُرف في فترة توليه رئاسة الوزراء في زمن الرئيس المخلوع (1996- 1999) بأنه "وزير الفقراء"، إلا أن المدقق في تاريخ الرجل يكتشف أنه مسئول عن جرائم حقيقية في حق الشعب المصري لا تقل سوءا عن جرائم المخلوع، جرائم يمكن أن نرصد بعضها:

- ضمت حكومته أعمدة نظام مبارك، القابعة الآن في سجن طرة، التي أفسدت الحياة العامة و تسببت في تدهور الخدمات العامة طويلا، مثل: حبيب العادلي للداخلية، صفوت الشريف للإعلام، حسين كامل بهاء الدين للتعليم، الخ.
- عجزت حكومته عن التعامل مع الأزمة الاقتصادية في منتصف التسعينيات، وقادت الكثير من عمليات الخصخصة، التي اتسمت بالفساد الشديد، مع تسريح أعداد كبيرة من العمال، و منها مثلا خصخصة شركة "حديد الدخيلة"، وشركة «المراجل البخارية».
- مازال الرجل يواجه اتهامات كثيرة بإهدار المال العام، و تسهيل الاستيلاء عليه مثل بيع "الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول" إلى شركة موبينيل بأسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية، وهو ما أهدر حوالي 35 مليون جنيه، وتسبب في خسارة كبرى لبنوك القطاع العام وهيئة المواصلات وصندوق التأمينات الاجتماعية المسئول عن معاشات المواطنين.
- لجأ إلى الدخول في مشروعات ضخمة استنزفت ميزانية الدولة دون جدوى، ومنها مشروع توشكي الذي أنفقت عليه مصر نحو 8 مليارات جنيه، وشرق التفريعة، وشمال غرب خليج السويس، ومصنع حديد أسوان. بل و تورط أيضا -بموافقة المخلوع- في بيع آلاف الأفدنة من أراضيها إلى مسئولين ورجال أعمال عرب (منهم الوليد بن طلال) بأسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.
- و في يونيو 2011، أصدر النائب العام قرارا بمنع الجنزوري من السفر على خلفية تورطه في قضية أخرى لإهدار المال العام (حوالي 180 مليون جنيه)، في بيع إيديال إلى أوليمبك إليكتريك.

أبطال محمد محمود



تويت بوكس

- **اللى بيتجوز عرفي مش بيطلق عند المأذون.**
- **المجلس العسكري عمال يدور فى الدولاب القديم مع ان الأسهل ينزل يشتري من الشارع.**

الثورة مستمرة

نداء الى جميع ثوار الجيزة وأهالي المرحلتين الثانية والثالثة للاحتشاد بميدان التحرير يومي الاثنين والثلاثاء للحفاظ على الميدان وحمايته بينما يتوجه إخوانهم في الكفاح لاسقاط المجلس العسكري الى صناديق الانتخاب حتى يضيعوا عليه تزوير أصواتهم واستخدامها لمصلحة الفلول أو الانتهازيين

تصدر عن مجموعة من الثوار العدد الأول down.with.scaf@gmail.com

إلى المعتصمين في ميدان التحرير إكسبوا الشـــارع تـنـتـصـروا



مرة أخرى يعود الثوار إلى ميدان التحرير، في مشهد ذكرنا بالأيام المجيدة لثورة 25 يناير. أبطال من طراز فريد يقدمون حياتهم ثمنا للحرية، بعد أن علمتهم تجربة الشهور التسعة الماضية أن طنطاوي هو خليفة مبارك، والمجلس العسكري حامي النظام ومعادي للثورة.

لم يأت شعار "يسقط يسقط حكم العسكر" من فراغ، فمنذ 11 فبراير بعد خلع مبارك، والثورة تسير إلى الوراء بفعل سياسات المجلس العسكري وحكومته، بداية من المحاكمات العسكرية وقتل الثوار في الشوارع، إلى استمرار السياسة الاقتصادية في انحيازها للأغنياء على حساب ملايين الفقراء.

نجح الثوار في ميدان التحرير وميادين أخرى كثيرة في اسقاط حكومة شرف، ويضغطون الآن لكسب حكومة ذات صلاحيات تمنع المجلس العسكري من الانفراد بالسلط، لكن الثورة هدفها أبعد بكثير. نحن نريد التخلص من الديكتاتورية نهائيا، نريد إزاحة المجلس العسكري عن السلطة، نريد نظام يحقق مطالب الثورة في الخبز والحرية.

هنا يأتي السؤال المهم من قلب الميدان، هل اعتصام عشرات الآلاف في التحرير وميادين أخرى كاف لتحقيق هذا الهدف؟

يجب أن نعترف أن انتفاضة 25 يناير مختلفة عن 19 نوفمبر، فالانتفاضة الأخيرة غاب عنها تأييد قطاعات كبيرة من الناس في الشارع، بفعل الألاعيب القذرة والدعاية الكاذبة للنظام ودعم بعض القوى السياسية ذات الجماهيرية له من ناحية، وبفعل أخطاء منا نحن الثوريون من جهة أخرى، عندما أهملنا تنظيم أنفسنا والتواصل مع الشارع لشرح وجهة نظرنا وتعبئة وتحريض الناس لصف قضيتنا.

فارق آخر مهم بين الانتفاضتين، هو أن المجلس العسكري ليس مبارك، فخلع شخص عن موقعه في الحكم، لا يساوي هدم وإعادة بناء الدولة التي تمتلك آلة للقمع جبارة سواء في القوات المسلحة أو الشرطة. الأمر في هذه الحالة يحتاج إلى امتداد الثورة أبعد من ميدان التحرير، في كل شارع وحارة، والأهم مواقع العمل، التي تستطيع بتوقفها وإعلانها الإضراب العام تعطيل هذه الآلة.

لذلك علينا أن ننظر إلى انتفاضة 19 نوفمبر على أنها خطوة جبارة على طريق اسقاط النظام، سيتبعها خطوات أخرى، أهمها أن يسعى الثوار بكل صبر وهمة للتواصل مع الناس في الشارع خارج الميدان وكسب تأييدهم لقضية الثورة. لكن إنجاز هذه المهمة يحتاج من القوى الثورية أن توحد وتنظم صفوفها.

سنخوض معاركنا مع المجلس العسكري في كل مكان.. في الميدان.. في المصنع.. في الغيط.. في الجامعة.. في الانتخابات .. وغيرها. سنحشد ونعبئ كل القوى الثورية في حربنا مع حكم العسكر، حتى ننتزع وطن الحرية والعدالة الاجتماعية، يكون للناس الكلمة العليا فيه.

كبسولة

تبادل الثوار رفع مطالب متباينة نحاول هنا أن نشرح هذه الأفكار والفرق بينها.

- **المجلس الرئاسي المدني:** يحل محل المجلس العسكري سواء بتسليم السلطة أو بانتزاعها، وهو حل يفرض درجة عالية من المواجهة تحتاج إلى حركة جماهيرية واسعة تضغط على المجلس العسكري حتى تتمكن من تنحيته عن السلطة.
- **حكومة الإنقاذ الوطني:** يتم تشكيلها من "سياسيين" يوجد توافق حولهم من الكتلة الثورية في المجتمع. تتمتع هذه الحكومة بصلاحيات واسعة، يحددها بشكل أساسي قدرتنا على الضغط لتوسيع هذه الصلاحيات إلى أكبر درجة ممكنة، بحيث تصبح هذه الحكومة أداة بيد الثوار يدافعون بها عن حريتهم وأهداف الثورة في الفترة المقبلة، حتى نتمكن من تنظيم صفوفنا أكثر وكسب قطاعات أكبر من المجتمع لمواجهة المجلس العسكري وإزاحته.
- **السلطة الشعبية:** في كل الأحوال سواء توافقنا على المجلس الرئاسي المدني أو حكومة الإنقاذ الوطني، فالضامن الوحيد والحقيقي في أن ننجح في إزاحة المجلس العسكري هو أن ينظم الناس أنفسهم، أن يخلقوا تنظيماتهم البديلة للسلطة الحالية. لجان شعبية ثورية في الأحياء وأماكن العمل والجامعات، مهمتها أن تصل الثورة لكل مكان، وأن تناضل هذه اللجان على القضايا المطلبية المباشرة في كل مكان تتواجد فيه. نريده وكيف نصنعه.